تزايد تهريب القمح المدعوم

الآمر العام للجمارك لـ«الوطن»: كل يوم نتعامل مع قضايا كبيرة ولا تهاون مع المهربين

عبد الهادي شباط

كشف الآمر العام للجمارك العميد آصف علوش لـ«الوطن» عن ضبط شاحنة (قاطرة ومقطورة) محملة بـ٦٢ طناً من القمح كانت تتجه إلى إحدى المحافظات الشرقية، مبيناً أن سائق الشاحنة ادعى أثناء التحقيق الأولي معه أن حمولة الشاحنة هي شعير وأن مصدر هذه الحمولة من المناطق الشرقية ويتجه بها إلى منطقة منبج، على حين ثبت بالكشف والتدقيق في القضية أن الحمولة قمح مصدره محافظة حماة وكان يتجه السائق بهذه الحمولة إلى منطقة منبج في ريف حلب، وتم احتجاز الشاحنة وتسليم كميات القمح المصادرة إلى المؤسسة العامة للحبوب وفق الأنظمة المعمول بها في هذا الإطار وتم فتح قضية خاصة بالموضوع وإحالة الملف إلى القضاء، وتقدير قيمة الغرامات للمصالحة على القضية بحدود ١٣١ مليون ليرة.

وبين العميد أن هذه هي القضية الخامسة منذ شهر كانون الأول الماضي التي يتم فيها ضبط حالات تهريب لمادة القمح المدعومة من الدولة مبيناً أن كل تغيير لوجهة الحمولة من مادة القمح أو الدقيق التمويني بخلاف المهمة المرفقة مع الحمولة هي بحكم التهريب ويتم مصادرتها فوراً وتسليمها للمؤسسة العامة للحبوب ويتم التشدد في التعامل مع هذه القضايا وهناك توجيهات لدوريات وعناصر الجمارك بعدم التهاون في مثل هذه القضايا نظراً لحالة الظروف الصعبة التي يمر بها البلد والعبء الذي تتحمله الدولة لتأمين مادتي القمح والدقيق التمويني لتوفير وتأمين احتياجات المواطنين اليومية من مادة الخبز.

وأوضح أن هناك الكثير من قضايا التهريب يتعامل معها عناصر الجمارك يومياً ومنها قضية تهريب رولات ورقائق بلاستيكية وأشرطة تم ضبطها مؤخراً تجاوزت غراماتها ٢٣٠ مليون ليرة، وأنه كان هناك حالة استغلال للظروف العامة التي يمر بها البلد قبل بعض التجار والمهربين وخاصة مع تراجع حركة النشاط التجاري وتطبيق برامج ترشيد المستوردات واقتصارها على المواد والسلع الأساسية التي يحتاجها المواطن حيث يعمل بعض التجار والمهربين على إدخال المواد والبضائع بطرق غير شرعية مستغلين الحاجة والطلب على بعض المواد في السوق المحلية وطرحها بأسعار مرتفعة ومن دون التحقق من هوية هذه المواد ومنشئها ومدى سلامتها.

وأنه بناء على ذلك يتم العمل على تكثيف العمل الجمركي والتشدد مع حالات التهريب التي يتم ضبطها مع التركيز على المعابر والمناطق الحدودية والطرقات الرئيسية لمنع وصول المهربات للأسواق المحلية، حيث يتم العمل على خطة واسعة في العمل الجمركي في مختلف الأراضي السورية خاصة في المناطق التي كانت خارج سيطرة الدولة حيث يتم العمل على دراستها بشكل جيد لاعتماد آلية العمل المناسبة بما يضمن ممارسة عمل الرقابة الجمركية وتغطية مختلف المناطق وضبط كل المعابر والمنافذ التي كان يسلكها المهربون سابقاً مستفيدين من الظروف العامة التي سادت هذه المناطق خلال السنوات الماضية، لأنه غير مسموح بضرب الاقتصاد الوطني وإضعافه عبر اختراق القانون وإدخال المهربات إلى الأسواق المحلية على حساب الصناعات الوطنية وعدم خضوع هذه المهربات للكشف والتحقق من سلامتها ومدى صلاحيتها وخاصة في المواد الغذائية والمواد الاستهلاكية والطبية والأدوية وغيرها من المواد التي تمس سلامة المواطن بشكل مباشر حيث يعزف الكثير من التجار والباعة على بيع مثل هذه المواد في السوق المحلية بناء على رخص ثمنها دون أي اعتبار لمدى صحتها وسلامتها.

«امتعاض» في أسواق طرطوس

حملة جمركية.. وغرفة التجارة تتهمهم بضبط مواد نظامية واتباع طرق مخالفة للقانون

هيثم يحيى محمد

أدت الحملة التي قامت بها دوريات من مكتب مكافحة التهريب في أسواق مدينة طرطوس خلال اليومين الماضين إلى حالة من الامتعاض والغضب والاعتراض بسبب الطريقة التي اتبعها العناصر في الدخول إلى المحلات ومصادرة البضائع غير المهربة و..الخ.

مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة طرطوس عقد ظهر أمس اجتماعاً طارئاً ناقش خلاله الشكاوى التي تلقتها الغرفة من التجار بهذا الخصوص وفي تصريح لـ«الوطن» ذكر مازن حماد رئيس الغرفة انه تلقى مع مجلس إدارة الغرفة اتصالات من الإخوة التجار في مدينة طرطوس حول إقدام دوريات مكافحة التهريب على دخول المحلات والأسواق التجارية في مدينة طرطوس من دون وجود مندوبين من الغرفة، وقامت بتوضيب ومصادرة البضاعة من دون إعطاء أي مهلة للتجار لإبراز البيانات الجمركية والفواتير العائدة للبضاعة التي تثبت صحة إدخالها إلى السوق وبيعها في المحلات للاستهلاك المحلي، علماً أنَّ أغلب العبوات مثبت عليها اسم المستورد وسجله التجاري وهذا يؤكد صحة الاستيراد عبر الأمانات الجمركية بموجب بياناتٍ نظامية أصولاً.

وقال حماد إنَّ تهميش دور غرفة التجارة والصناعة بطرطوس أمر يثير الريبة، وخصوصاً مع طريقة دخول المحلات وعشوائية سحب وتجميع البضائع من دون حضور صاحبها للقيام بالعد والإحصاء، حيث قامت الدوريات بتحميل المصادرات بشكل عشوائي من دون عد أو فرز، ومع التأكيد أنَّ البضاعة مُلصق عليها بطاقة معلومات البيان الجمركي بطريقة غير قابلة للإزالة مؤكداً أن ذلك موثق بكاميرات المراقبة.

وأضاف: نحن كغرفة تجارة وصناعة معنيون بالأمن الاقتصادي لبلدنا وحريصون عليه ولا نقبل بوجود بضاعة مهربة تضر بالاقتصاد، ومع ملاحقة أيّ عمليات تهريب وقمعها ومنع وجود بضائع مهربة في أسواقنا، لكننا في الوقت ذاته نستنكر الآلية التي اتبعتها عناصر مكافحة التهريب من مصادرات عشوائيّة وطريقة تعاملهم مع التجار وتجاهل كل المعنيين بالموضوع.

وبناءً على ما سبق قمنا في ختام اجتماع مجلس الإدارة الطارئ برفع كتاب لكل من المحافظ واتحاد غرف التجارة السورية شرحنا فيه ما جرى وطلبنا برجاء ضبط مثل هذه الحملات وإلزام أي دوريات مستقبلاً التقيد بعدة إجراءات منها ضرورة إعلام أصحاب العلاقة وغرفة التجارة والصناعة لحضور عملية الضبط والمصادرة وتنظيم محضر بالمواد المصادرة من حيث العدد والنوع وفرز البضائع الممنوعة والمسموحة وعدم مصادرة البضائع المدخلة نظامياً بموجب ثبوتيات جمركية.

كما طلبنا بكل محبة العمل على استرداد البضائع المسموحة والمنظم بها بيانات جمركية وفواتير تجارية صادرة عن الشركات الموردة والمستوردين السوريين وذاك من باب حرص المحافظ والاتحاد على مصلحة أبناء محافظة طرطوس بتجارها وصناعييها، ومن باب عدم قبولهم بوقوع الظلم والتسبب بالخسارات لأي مواطن سوري.

٤٠٠ ألف طن عقود توريد قمح في الجاري

مدير مؤسسة الحبوب لـ«الوطن»: أسباب أزمة الخبز ليست نقص الطحين بل طريقة التوزيع والمتاجرة بالدقيق

يسرى ديب

قال مدير مؤسسة الحبوب المهندس يوسف قاسم إن أسباب أزمة الخبز الحالية ليست في نقص القمح وإنما في طريقة وآلية توزيع الخبز، مشيراً إلى استمرار ظاهرة المتاجرة بالدقيق التمويني التي تشكل نسبة لا تقل عن ١٥- ٢٠٪، لأنها أكثر ربحاً من المتاجرة بالحشيش، إذ إن صاحب الفرن يحصل على كيلو الدقيق بنحو ٤٠ ليرة، على حين يبيعه في السوق السوداء بنحو ١٢٠٠ ليرة، ويضمن بذلك توفير مخصصات إنتاج هذا الكيلو من المازوت المدعوم ومن ثم بيعها أيضاً بسعر مرتفع في السوق السوداء، يضاف إلى بيع الدقيق التمويني ارتفاع نسبة الهدر في إنتاج الرغيف سواء في الأفران أو المنازل.

وبين قاسم أن مخصصات الأفران من القمح لم تنقص، وأن النسبة التي تم تخفيضها خلال الفترة الماضية والبالغة نحو ١٦٪ من مخصصات بعض المحافظات وليس كلها لم تؤثر في عدد ربطات الخبز وإنما تم تداركها بتخفيض وزن الربطة إلى ١١٠٠ غرام.

لا يفضّل قاسم الحديث في تفاصيل إنتاج الخبز وتأمين القمح، ويؤكد أنه لا يوجد في سورية شخص لا يحصل على حاجته من الخبز بغض النظر عن مشقة الحصول عليه، وعندما يحصل جميع الناس على حاجتهم من الخبز فهذا يعني أن المخصصات كافية وتصل إلى الأفران حاجتها.

وعن الثغرات التي يتم التلاعب فيها بطريقة توزيع الخبز بين قاسم أن عدم تطبيق البطاقة الذكية في كل المحافظات يجعل إمكانية الأفران أكبر للتلاعب بكميات الدقيق التمويني، عن طريق جمع الكثير من البطاقات وقطع مخصصاتها لبيعها، ويعتقد قاسم أن الانتقال إلى مرحلة الآتمتة الكلية للبطاقة الذكية سيلغي كل هذه الثغرات، وعن أسباب عدم استكمال المشروع في بقية المحافظات بين أن هذا الأمر يحتاج إلى تجهيز البنية التحتية، وتأمين الأجهزة المطلوبة، ودعا قاسم إلى دور أكبر للمجتمع الأهلي، وبأهمية الإبلاغ عن أي حالة بيع للدقيق التمويني.

وذكر قاسم أن كلفة إنتاج كيلو الخبز تصل إلى ٦٠٠ ليرة، وما زال هنالك من يشتري الخبز كعلف، بسبب انخفاض سعر الربطة.

وأضاف قاسم إن عقود توريد القمح لعام ٢٠٢١ تصل إلى ٤٠٠ ألف طن، وأن هنالك عقوداً قيد التوريد من العام الماضي لكمية ٢٥٠ ألف طن وصل منها ٧٥ ألف طن حتى الآن.

وأن المستورد من القمح يضاف إلى الكميات التي يتم استجرارها من القمح المحلي من محافظة الحسكة خاصة، رغم صعوبات وصول هذه الكميات.

آلاف الجرحى من الجيش والقوات المسلحة والرديفة يستفيدون من توجيه السيد الرئيس بسداد جميع القروض

عبد الهادي شباط

وجّه السيد الرئيس بشار الأسد بتسديد قروض جميع جرحى العمليات الحربية من الجيش والقوات المسلحة والقوات الرديفة ممن لديهم نسبة عجز من ٤٠ حتى ١٠٠ بالمئة.

وتشمل عملية السداد تلك جميع قروض جرحى العمليات الحربية الذين أصيبوا قبل ٣١- ١٢- ٢٠٢٠، واقترضوا من أي من المصارف العامة قبل تاريخ ٣١- ١٢- ٢٠٢٠.

ويتحمّل صندوق الشهداء والجرحى تسديد قيمة هذه القروض بما لا يزيد على خمسة ملايين ليرة للجريح.

ويستفيد من هذه العملية آلاف الجرحى من العسكريين وقوى الأمن الداخلي وجرحى القوات الرديفة، وتتجاوز قيمة القروض التي سيتم تسديدها عدة مليارات ليرة سورية.

واستناداً لتوجيهات الرئيس الأسد، سيتم تزويد جميع المصارف العامة (تجاري، عقاري، تسليف، زراعي، صناعي، التوفير) بأسماء جرحى العمليات الحربية ممن لديهم نسبة عجز من ٤٠ إلى ١٠٠ بالمئة، لتقوم تلك المصارف بتحديد الجرحى الحاصلين على قروض وتسديد قيمة قروضهم بالكامل.

وتتولى وزارة المالية بالتنسيق مع وزارة الدفاع اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذ توجيه الرئيس الأسد من دون الحاجة للمراجعة من الجريح لأي مصرف أو قيامه بأي إجراءات من قبله.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين مدير عام المصرف العقاري أن هذا التوجيه يسهم في دعم المصابين والجرحى وأن المصرف يعمل على حصر عدد المستفيدين لديه من هذا التوجيه متوقعاً أن يكون عدد المستفيدين لدى المصرف العقاري كبيراً ويمكن أن يكون بالآلاف وبين أن هناك آلية عمل سريعة لتنفيذ توجيه السيد الرئيس لجهة السرعة في فتح الحسابات والتنسيق بين المصارف والجهات المختصة

وفي مصرف التسليف بين مدير لـ«الوطن» أن عدد المستفيدين من هذا التوجيه يتجاوز ألفي مصاب وجريح حصلوا على قروض من فروع مصرف التسليف الشعبي خلال السنوات الماضية.

وأوضحت مدير عام مصرف التوفير رغد معصب أن هذا التوجيه يأتي من ضمن سلسلة العطاءات التي تم منحها مؤخراً، وجرحى الجيش والقوات الرديفة هم أسمى وأحق فئة للاستفادة من هذه العطاءات وأنه لا يمكن حصر العدد حالياً. (المستفيدين من هذا التوجيه) حيث ما زال يتم العمل بالتنسيق مع وزارة المالية للتحقق من أسماء المستفيدين وتحديد الآلية اللازمة لتنفيذ توجيه السيد الرئيس.. وبانتهاء ذلك يتم تحديد وحصر عدد وقيمة القروض المشمولة بهذا التوجيه.

لا تراجع في الإقبال على التسوق رغم ارتفاع أسعار المواد الغذائية

عبد المنعم مسعود

تشهد أسعار المواد الغذائية في سوق البزورية ارتفاعاً مطرداً فكل يوم يمر لا يشبه الذي سبقه بأسعاره ارتفاعاً يعيده تجاره إلى عدم استقرار سعر الدولار وتوالي ارتفاعاته.

وبلغ سعر زيت الصويا للتنكة زنة ١٦ كغ ٨٣ ألف ليرة ولزيت عباد الشمس ٨٥ ألفاً وللسمنة ٧٨ ألفاً على حين وصل سعر زيت الزيتون إلى ١٢٠ ألف ليرة وذلك للنوع الأول.

ووصل سعر كيلوغرام السكر ١٥٠٠ ليرة لسعر الجملة على حين وصل سعر الجملة لكل عشرة كغ من الرز المعبأ والمغلف ١٦٨٠٠ ليرة.

وبلغ سعر كيس الفول اليابس زنة عشرين كغ ٥٠ ألف ليرة على حين ارتفع سعر كيلوغرام حمص الفلافل ليصل إلى ١٧٥٠ ليرة للنوع الممتاز و١٥٠٠ ليرة للنوع الأول.

وارتفع سعر العصفر البلدي ليصل لسعر ٥٠ ألف ليرة للكيلوغرام البلدي ٤٣ ألف ليرة منه للصيني على حين بيعت الأوقية من العصفر البلدي بسعر ١٢٥٠٠ ليرة.

ورأى عضو لجنة السوق عادل أبو برغل أن الإقبال على شراء المواد لم يختلف مبيناً أن باعة المفرق مثلهم مثل باعة الجملة يضيفون نسبة الربح الخاصة بهم على القطعة المشتراة.

وقال أبو برغل في تصريح لـ«الوطن» إن المستهلك لم يعد يشتري وفقاً لاحتياجاته بل وفقاً لإمكاناته علماً أن حاجاته أصبحت أكبر من إمكاناته المادية.

ووفقاً لأبو برغل فإن المشكلة تكمن في ارتفاع سعر صرف الدولار ما يؤدي إلى ارتفاع أسعار المواد الغذائية وغيرها نتيجة انخفاض قيمة العملة.

ويعتقد أبو برغل أن الدولة هي التاجر الأكبر عبر مؤسساتها المختلفة وهي تستطيع بطرق مختلفة تأمين المواد اللازمة للمستهلك على الرغم من أن العقوبات تحد من ذلك.

ووفقاً لأبو برغل فإن تاجر الجملة في سوق البزورية أصبح يواجه مشكلة أيضاً في ارتفاع الأسعار فما يشتريه اليوم بمبلغ معين ويضيف عليه نسبة الربح ويبيعه لتاجر المفرق يضطر في اليوم التالي لشرائه بسعر أغلى مما اشتراه أمس.

جمعية حماية المستهلك:

التجار استغلوا العامل النفسي ولا مبرر لارتفاع الأسعار

طلال ماضي

تراجعت الحركة الشرائية المتدنية أساساً وتوجه الكثير من العائلات إلى شراء حاجاتها اليومية المحددة بكميات قليلة «الشراء بالطبخة» بسبب الارتفاعات المتوالية للأسعار في ظل أوضاع اقتصادية صعبة، وبقاء رواتب أصحاب الدخل المحدود على حالها.

وفي الأسواق غابت مظاهر شراء حاجات البيت لشهر أو لأسبوع أو حتى ليوم من أغلبية الشعب السوري التي تعاني الجوع والوجع من ارتفاع الأسعار، وحتى أصحاب المحال تعبت من البيع بالأوقية وبكميات قليلة وبالبيضة الواحدة وبـ٥٠٠ ليرة لبنة أو مسبحة كما يقول أديب زريقة صاحب أحد المتاجر في حي شعبي بالمعضمية بريف دمشق.

وبحسب رصد الوطن لنسب ارتفاع الأسعار خلال الأسبوع الجاري حيث تفاوتت الأسعار بين منطقة وأخرى وبين محل وآخر بالشارع نفسه، وبلغ الارتفاع وسطياً على كامل بضاعة السمانة بين ٣٠٠ و٦٠٠ ليرة سورية، فسعر معجون أسنان أسوأ وأصغر قياس ٢٨٠٠ ليرة، والبيضة ٢٥٠ ليرة، وسندويشة الفلافل بـ١٠٠٠ ليرة، وتباع الأندومي وجبة الأطفال المحببة ٥٥٠ ليرة، وكيلو شرحات الدجاج ٩٥٠٠ ليرة، ارتفع من٨٠٠ إلى ١٠٠٠ ليرة، والحلاوة من ٥٥٠٠ إلى ٦٠٠٠ ليرة، ونصف كيلو شاورما ارتفع من ٦٠٠٠ إلى ٩٠٠٠ ليرة، وكيلو الفاصولياء اليابسة من ٥٠٠٠ إلى ٥٥٠٠ ليرة، وكيلو عجينة الفلافل من ٢٦٠٠ إلى ٣٠٠٠ ليرة، ومسحوق الغسيل ارخص نوع ارتفع من ٥٩٠٠ إلى ٦٤٠٠ ليرة، والعديد من ستات البيوت تعلمن على صناعة سائل الجلي في المنازل من أجل التوفير، والحليب المجفف ارتفع أكثر من ألفي ليرة، وصحن البيض من ٦٠٠٠ إلى ٦٤٠٠ ليرة، والسكر ارتفع إلى ١٨٠٠ ليرة كما طال الارتفاع أسعار الحشائش بأكملها، ووصل سعر الخسة إلى ٥٠٠ ليرة، وربطة البقدونس ٢٥٠ ليرة، وكيلو السبانخ إلى ١٥٠٠ ليرة، وأسعار الفواكه تلحق الخضراوات متأثرة بالعامل النفسي لارتفاع الأسعار.

في مجمع الأمويين بدمشق رصد مراسل «الوطن» بعض الرفوف فارغة والمواد المنشورة في أغلبيتها لا تعتبر من الحاجات الأساسية للمواطن السوري، وبعض المنظفات المعروضة لماركات غير معروفة ومن جربها لا ينصح بها، وغابت الماركات الغذائية المشهورة عن الرفوف وزوار الصالة في وقت الذروة أقل من عدد أصابع اليد الواحدة.

عبد الرزاق حبزه أمين سر جمعية حماية المستهلك أكد أن الأسعار متوالية بالارتفاع وحصلت قفزات متعددة خلال الفترة الماضية والارتفاع الأخير خلال هذا الأسبوع يتراوح بين ٧ و١٠ بالمئة حسب نوعية البضائع وبعدها وقربها عن الأسواق الأساسية، معتبراً أن سبب الارتفاع غير مبرر والتجار تستغل العامل النفسي بعد طرح فئة ٥٠٠٠ ليرة وتشيع عن انخفاض قيمة العملة إضافة إلى عدم استقرار وتوافر المشتقات النفطية ودفع بعض التكاليف الإضافية في الإنتاج والتوزيع.

وأشار حبزه إلى أن الرقابة في الأسواق الرئيسية موجودة أكثر من الرقابة في الأسواق البعيدة والحارات والأرياف، داعياً المواطنين إلى التعاون مع حماية المستهلك والإبلاغ عن حالات ارتفاع الأسعار والتعاون في ضبط الأسواق.

ولفت حبزه إلى غياب دور السورية للتجارة في التوسع بقائمة المواد الأساسية المؤزعة عبر البطاقة الإلكترونية كالشاي والبيض والمعلبات والمحارم وغيرها.

الشاي ينضم إلى البطاقة الذكية

هناء غانم

أصدرت وزارة التجارة الداخلية وحماية المستهلك قراراً يقضي ببيع مادة الشاي نوع «بيكو سيلاني» بموجب البطاقة الذكية لكمية ٧٠٠ طن معبأة بعبوات مختلفة الوزن ٤٠٠ غرام /٦٠٠ غرام/ ١٠٠٠ غرام/ سعر المبيع ١٢٠٠٠ ليرة سورية.

وأوضحت الوزارة أنه سيتم توزيع مادة الشاي وفق البطاقة كما يلي العائلة من ١ إلى ٣ أفراد ٤٠٠ غرام والعائلة من ٣ أفراد إلى ٥ أفراد ٦٠٠ غرام أما العائلة من فوق الخمسة أفراد فسيتم إعطاؤها ١٠٠٠غرام..

مصادر في الوزارة أكد أن هذا القرار يأتي ضمن توجهات الحكومة بدعم المواطن ولاسيما أن مادة الشاي ستباع بالسورية للتجارة بسعر أقل من السوق كما هو حال فروق الأسعار بالنسبة للسكر والرز والزيت والشاي.. وللوقوف على أهمية القرار «الوطن» تواصلت مع أمين سر غرفة التجارة محمد الحلاق الذي أكد أن قرار وزارة التجارة لدعم مادة الشاي سوف يسهم في تخفيض حصة مبيعات المستوردين من ١١ الى ١٥ بالمئة وتحديد هذه النسبة يعود إلى الكميات المتوافرة لدى الوزارة لافتاً إلى أن استهلاك العائلة من الشاي يصل إلى نحو ١٠٠٠غرام شهرياً موضحاً أن الحكومة تدعم المواطن بجزء من مادة الشاي عن طريق البطاقة الذكية.. ولاسيما أن سعر كيلو الشاي النوع الأول يصل في الأسواق من ١٦، إلى ٢٢ ألفاً حسب الجودة.

باحث اقتصادي رفض التصريح عن اسمه قال: إن تحديد سعر ١٢ ألفاً سعر مرتفع وليس بقليل ولا يتناسب مع دخل المواطن موضحاً أن أسعار الشاي سوف تشهد ارتفاعاً خلال الفترة القادمة كما حدث عندما أدخلت الوزارة مادة الزيت على البطاقة الذكية الأمر الذي رفع سعر المادة إلى نحو النصف تقريباً.

الحلاق أكد أن استهلاك سورية من الشاي سنوياً يصل إلى حوالي١٨مليون كغ.